ESKADENIA SOFTWARE

| | | | |
|---|---|---|---|
| Publication: | Al Ghad | Circulation: | 60,000 |
| Date: 29 Nov,2011 | | | |
| Page Number: | ب 2 | Section: | سوق و مال |



# وهل انتهت السنة على خير؟

ضحى عبد الخالق*

توقفت مليا أمام قراءة رصينة للأخ الصحفي الكاتب جميل النمري من على منبر الغد (عدد2627 ص36) وفيها أسهب بأن "قطاع الاتصالات أصبح يثير الغضب بوسائل السطو العنيف واللاأخلاقي على المستهلك المجبر على استخدام الهاتف والإنترنت بكلف خيالية وبأن شركاته تقوم بتحقيق الأرباح وتدفع رواتب وامتيازات لإداراتها في ظل أزمة اقتصادية خانقة".

وبغض النظر عن دقة التوصيف يكفينا من القطاع بأنه انطباع عام وبأنه قد تسجل على الملأ لأسباب أوجبت تعليقا بمثل هذه الصرامة والصراحة ومرت من دون معالجة! ولعل في عودة وزارة اتصالات وتكنولوجيا معلومات قوية اليوم استعادة للثقة هنا، وإمعان بالضوابط ومراجعة جديدة لسياسات القطاع بأكمله في وقت أصبح فيه من الصعب فصل تفاصيل وقضايا القطاع وتداعياتها عن الخريطة التنموية للبلاد. ولكن حول ذلك لا بدّ من الإشارة الى أنّ الشركات تشعر اليوم بأن إدارة الشأن الاقتصادي أصبحت تختلط بالشأن السياسي وبالاجتماعي وأنه وفي غمرة سعي البلاد وبحثها عن نموذجها الأمثل فقد يسهل في هذه المرحلة تحديدا إدارة الظهر للقطاع الخاص ولعن أرباحه واستجوابها، واستجوابه وتحميله ما لا يتحمل لا بل (تلبيسه) دور الدولة الراعية! وقد يكون من رد الفعل الطبيعي في وسط الأزمات المعيشية الصعبة لغالبية عظمى من المواطنين أن تثير بعض النجاحات في القطاع الخاص مقارنات وجودية وتجاهلا مؤسفا لعوائدها على خزينة الدولة والاقتصاد وعلى جودة الحياة بشرط أن لا يترتب على ذلك دعوات لمحددات جديدة وسياسات منفصمة وغير معقولة والتي تم فرضها على القطاع الخاص في أوقات مشابهة وهذا موضوع طويل!

في حقيقة الأمر وعام من العمل قد أشرف على نهايته، تشير بعض الإحصائيات بأن غالبية مؤسسات قطاع تكنولوجيا المعلومات قد تأثرت حتماً بحجم بعض من الدعم الفاقد وعلى أكثر من صعيد حيث تسجلت عدد من الخسارات وانسحبت بعض البنوك عن تقديم امتيازاتها على ودائع الشركات وخفضت سقوف الكفالات وضمانات التصدير والتأمينات وتقلصت الإيرادات المحلّية بتقلّص الإنفاق الحكومي الداخلي على التكنولوجيا بشكل جذري، كما شهد العام الحالي أيضا تسريحا لعدد كبير من موظفي شركات القطاع إمّا بالفصل المباشر أو بإعادة الهيكلة وبنتائج عامة راجعة.

ومن جانب آخر ما يزال الأردنيون ينفقون على التكنولوجيا واستخدام كل تطبيقاتها الجديدة وبشكل متسارع ورأينا تركيزا ظاهرا على ملف الصحة لبلورة مدخل تكنولوجي لقطاع الصحة المحلي والعربي وأصبح هناك سوق حقيقي للريادية وللألعاب الإلكترونية بإخراج وتنفيذ من الأردن وشهدنا انفراجات جزئية في الأسواق المصرية والليبية هذا ولم تكن سورية أو تونس على خريطة التصدير أو التبادل في مجال التكنولوجيا مع الأردن وأثرهما على القطاع قليل. وللعلم ما تزال أسواق السعودية والإمارات وقطر وأفريقيا والصين وأميركا الأكثر تأثيراً، وبتوظيف فرصة الانضمام الى مجلس التعاون يمكن التنبؤ بمشاريع سيتمّ فيها تدوير الفوائض في مشاريع إقليمية ومحلية.

هذا وأجد أن (طريقة التفكير) بوسائل الإنتاج (من الداخل) في الأردن وفي الإقليم هي في طريق حتميّ نحو التحديث الأمر الذي سيزيد الطلب من جديد على تطبيقات التكنولوجيا وبشكل متواصل.

لا يضرّ قطاع الاتصالات (أو أي قطاع آخر) بأنّ بعض شركاته تقوم بتحقيق الأرباح أو بأنها تدفع رواتب وامتيازات لإداراتها بل ما يضرّ الاقتصاد الأردني هو سمعة قطاعاته المحفّزة وأداؤها الجماعي والواقعي. إنّ قطاع تكنولوجيا المعلومات سيُصبح في وقت ليس ببعيد، أوّل سياسة أكيدة (فرعية) رافدة للدولة برمّتها وهو قادر بحكم أدواته على تثبيت الرفاة العام بشركات وبأفكار ومواهب تستحقّ الدعم.

وما عدت كمواطنة أدري أي جبهة وطنية هي (طريق الخلاص وطريق الإنقاذ !) ولكنني أعلم تماماً بأنّ الرفاة الاقتصادي ودعم الشركات الآن وفي هذه المرحلة هو الذي سيوفّر فرصة لعمل، ولقمة لعيش كريم، وهذا ما تقوم به الشركات في جهد حثيث ....واشتدّي أزمة تنفرجي .....

*خبيرة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات